مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجة العاملة
–دراسة ميدانية على عينة من النساء المتزوجات العاملات بمدينة الوادي–

د/ لامية بوبيدي
جامعـــة الوادي

الملخص :

إن المـــرأة الجزائريـــة وتحديـــدا المرأة المتزوجة العاملة أضحت عضوا هاما وضروريا في ســـيرورة التنميـــة المستدامة، غير أن هذا الوضـــع قـــد ادخلها فـــي حالـــة مـــن اللاوظيفيـــة من حيث أدائها لأدوارهـــا باعتبارهـــا زوجة من ناحية، أما من ناحية ثانيـــة، وموظفة من ناحية ثالثة.

هـــذا المقـــال يوضـــح مختلـــف مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجـــة العاملة.

Résumé :

La femme Algérienne et en particulier la femme mariée travailleuse est devenue un membre important et nécessaire dans le déroulement du processus du développement durable ; mais cette situation a mis la femme dans un état de dysfonction autant qu'épouse, mère et travailleuse.

Cet article montre les différents problèmes du rôle chez la femme mariée travailleuse.

مقدمة:

تعتبر المرأة من أهم مكونات أي أسرة، وذلك لأدوارها العديدة والمختلفة التي تقع على عاتقها داخل أسرتها وحتى خارجها، هذه الأدوار التي عرفت تطورا وتغيرا بتطور المجتمع الذي تنتمي إليه، والذي أحدث خروج المرأة للتعلم، أو ممارسة نشاطات اجتماعية أو خروجها للعمل، هذا الأخير الذي عرف نسبة تزايد كبيرة بالأخص في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى.

غير أن خروج المرأة العازبة للعمل قد يختلف عن خروج المرأة المتزوجة، وذلك لاختلاف الأدوار والمهام التي تقع على هذه الأخيرة من مسؤوليتها نحو زوجها أو أبنائها مما قد يوقعها في مشكلات أسرية عديدة بالأخص إذا كانت طبيعة عملها تلزمها البقاء خارج البيت طوال اليوم، وهو ما سنتطرق بالبحث من خلال هذه الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة:

مما لاشك أن الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض وهو في سعي دائم نحو الحفاظ على وجوده والذي يتحقق في ظل الانتماء إلى جماعات يؤدي كل فرد فيها الأدوار المتوقعة منه في نسيج من العلاقات التفاعلية، فالتعامل بين الأفراد يتحدد وفقا لما يقومون به من ادوار مختلفة تتكامل وتتسق من خلال عملية التفاعل الاجتماعي [1]

إن أول جماعة ينتمي إليها الإنسان هي الأسرة، هذه الجماعة الأولية ترعى الفرد باعتباره طفلا من خلال المحاولة الدائمة نحو إشباع الحاجات والمتطلبات الحياتية التي تعرف تزايدا مستمرا لها وفقا للمرحلة النمائية التي يمر بها من ناحية، –فمطالب الطفل تختلف عن متطلبات المراهق وهكذا ...–ومن ناحية أخرى ما تفرضه الحياة العصرية الحضرية المتغيرة. غير انه قد تعجز الأسرة عن تحقيق هذه المتطلبات لتدخل في حالة من اللاوظيفية.

تخضع الأسرة لنظام توزيع الأدوار، حيث يحدد دور الأب بالواجبات والمهام التي يجب أن يؤديها –الأب–كتأمين الحاجات المادية، النفسية...، أما دور الأم فيتحدد بأدائها للوظيفة التربوية،العاطفية، النفسية...كما قد تتجاوزها إلى أداء وظائف خارج البيت في ظل التكامل الأدائي للأدوار الذي يعد شرطا أساسيا في تحقيق استقرار وسلامة الأسرة.

برزت في المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين ظاهرة خروج المرأة المتزوجة للعمل، ففي سنة 1989 بلغ معدل النساء المتزوجات العاملات(33.1%)، ليبلغ (54.2 %) سنة 1996 [2].لقد كان خروج المرأة للعمل بوجه عام وبوجه خاص المتزوجة بالأمس القريب مجرد أفكار تلقى الرفض والاستهجان المجتمعي، انطلاقا من قناعة وفكرة متأصلة في وعي الفرد الجزائري والتي مفادها أن مكان المرأة الوحيد بل الأوحد هو المنزل لتنحصر مهمتها في تربية ورعاية الأولاد و الزوج، إذ أن عملها يأخذ الكثير من وقتها ويجعلها غير قادرة على تلبية ما يحتاجه أبناؤها من رعاية وتربية[3].

من هذا المنطلق نجد من الضرورة البحث في ثنايا وحقيقة هذا الجدل من حيث إلقاء الضوء على واقع عمل المرأة المتزوجة –خارج المنزل –في الجزائر، والذي يدفعنا إلى الحديث عن مشكلة الدور، حيث من المتوقع أن تؤدي المرأة المتزوجة عددا من الأدوار والتي قد تتأثر بخروجها للعمل (دورها كزوجة – دورها كأم –دورها كموظفة).

تأسيسا على ما ذكر سابقا تم طرح التساؤل الرئيسي على النحوالآتي:

– هل يؤدي خروج المرأة المتزوجة للعمل إلى عجزها في أدائها للأدوار المتوقعة منها؟

يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1– هل يعد خروج المرأة المتزوجة للعمل عاملا في عجزها عن أدائها لدورها كزوجة؟.

2– هل يعد خروج المرأة المتزوجة للعمل عاملا في عجزها عن أدائها لدورها كأم ؟

3– هل يعد خروج المرأة المتزوجة للعمل عاملا في عجزها عن أدائها لدورها كموظفة ؟

ثانيا: أهداف الدراسة:يمكن إيجاز أهداف الدراسة الحالية في النقاط التالية:

– التعرف على واقع عمل المرأة في الجزائر بصورة عامة والمرأة المتزوجة بصورة خاصة.

– الوقوف على مدى تأثير خروج المرأة المتزوجة للعمل على أدائها لأدوارها المتوقعة منها، حيث تتعد الأدوار التي تؤديها فمنها ما يتعلق بدورها كزوجة والذي يتحدد من خلال العلاقة التي تربطها بزوجها، ومنها ما يعلق بدورها كأم والذي يتحدد من خلال العلاقة التي تربطها بأبنائها (الوظيفية التربوية، العاطفية، المتابعة والرقابة ...)، بالإضافة إلى دورها كموظفة في مؤسسة مهنية نظامية.

ثالثا: أهمية الدراسة:تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نوردها في النقاط التالية

– إن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تدرسه، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة والذي أضحى مسعى مختلف المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها والنامية، يتطلب توفير الطاقة البشرية المؤهلة اللازمة لذلك، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية مستدامة إلا بوجود أفراد غير فاعلين في القطاعات المهنية المختلفة كالزراعة، الصناعة، الخدمة ...لذا أضحى من الضرورة تفعيل دور المرأة الإنتاجي وألا تظل قوة معطلة مستهلكة غير منتجة.

– إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسرة نجد إشباع الحاجات المادية، التنشئة الاجتماعية، تنمية قيم الانتماء والمواطنة للفرد والتي لن تتحقق إلا من خلال أداء الوالدين للأدوار المتوقعة منهما والتي حتما تتأثر بمعطيات عدة (داخلية وخارجية) من بينها عمل المرأة المتزوجة.

رابعا: تحديد المفاهيم:فيما يلي نورد تحديدا لمفاهيم الدراسة

1–العمل: الجهد (الجسدي أو العقلي أو هما معا) الذي يبذله شخص بهدف بلوغ غاية أو تحقيق غرض ما (مادي أو غير مادي)...[4]

2– **عمل المرأة:** لقد نظر الدين الإسلامي إلى مختلف الأدوار التي تؤديها المرأة داخل وخارج حدود المنزل عبارة عن عمل، حيث اعتبر الأمومة عمل، وتربية الأولاد عمل، وأعمال البيت عمل، والعمل على الاستقرار النفسي للأسرة عمل ...[5]

3– **الدور:** إن لكل فاعل اجتماعي دور وظيفي يحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية، أي يحدد سلوكه الفردي والاجتماعي، ومنه فان الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، ومنه فالدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع .[6]

من خلال هذه الدراسة يقصد بعمل المرأة المتزوجة ذلك العمل النظامي الذي تداومه المرأة خارج المنزل بإحدى المؤسسات الوطنية، لتنال أجرافي المقابل.إن هذا الوضع حتما يؤثر على الدور الذي تؤديه أولا دورها كزوجة والذي يتحدد في ظل العلاقة بين

الزوجين، ثانيا دورها كأم والذي يتحدد بمختلف الواجبات التي تؤديها بصفتها أما أي في ظل علاقتها مع أبنائها، أما الدور الثالث فهو كموظفة والذي تحكمه في علاقات العمل.

خامسا: واقع عمل المرأة في المجتمع الجزائري

تعد الدولة الجزائرية من الدول النامية التي تسعى إلى شق طريقها نحو الرقي والتقدم، غير أن مسيرتها تتطلب المزيد من الجهود نتيجة ما ورثته من الاستعمار الفرنسي،حيث لم ترث سوى معاني التخلف والفقر والأوبئة والأمية ..، بالرغم من هذه الوضعية المزرية إلا الجزائر المستقلة باشرت عملية البناء والتشييد من خلال تفعيل مختلف الطاقات والإمكانات المتوفرة المادية والبشرية منها.

لقد كان في بدايات الاستقلال عمل المرأة مقتصرا على تلك الأعمال التي تؤديها كزوجة وكأم، حيث تتكفل بتزويد المجتمع بأفراد فاعلين، بمعنى آخر أن خروج المرأة للعمل كان يعد خرقا للعرف المجتمعي الذي ينظر إلى المرأة من زاويتين اثنتين لا ثالث لهما صورة الأم المربية الفاضلة وصورة الزوجة المطيعة التي تتفانى في مساعدة زوجها- الزوج يمثل السلطة المطلقة في المنزل-، حيث تقدم له الإعانة في أداء الأعمال المنزلية كإحضار الماء من البئر، وتصنيع منتجات الفاكهة وتربية الدواجن وطحن الحبوب على الرحى الحجرية اليدوية وتحضير العجين وصنع الملابس وحياكتها التي اقتصرت في ذلك الوقت على النساء اللواتي تقمن على جز الأغنام وغزل الصوف وحياكته[7]....

من بين المخزونات المتمركزة على مستوى الوعي المجتمعي لدى الفرد الجزائر ينجد المخزون القيمي الذي يحدد لنا قوالب التفكير وأساليب العمل، كما يحدد هوية ودور كل فرد في ظل البنى العلائقية التفاعلية. إن العرف السائد قد جعل من المنزل هو المكان الأوحد الذي تنتمي إليه المرأة المتزوجة، حيث تقوم فيه بعدد من المهام والواجبات، والهدف من ذلك الحفاظ على مكانتها من جهة وعلى أنوثتها من جهة أخرى،بل الأهم من ذلك إنها الوحيدة المؤتمنة على ضمان سيرورة وسلامة المجتمع من خلال تزويده بالنشء الصالح.

لقد خضع المجتمع الجزائري لجملة من التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .... ويعود ذلك لتضافر عدة عوامل من بينها العولمة والحداثة وما تفرضه من مفاهيم وقيم تتعارض وتتصادم مع الكثير من القيم المجتمعية، إضافة إلى وسائل الإعلام وما تنقله من

رسائل قيمية تتفنن في نقلها بطرائق مختلفة لإقناع المتلقي بها(الرسائل)...، من بين هذه القيم خروج المرأة للعمل، حيث توسع مجال عمل المرأة خاصة المتزوجة فلم يعد مقتصرا على بيتها من خلال خروجها للعمل النظامي لتنضم إلى القوى العاملة النشطة.

يمثل القطاع العام أهم مشغل للعمالة النسوية في شمال إفريقيا أما القطاع الخاص فيشهد توجها كبيرا من قبل الرجال، وتتركز النساء العاملات بشكل كبير في القطاع العام في كل من الجزائر(85٪)من النساء العاملات في التسعينيات، ومصر(57٪) من النساء العاملات سنة 1998 مقابل(66٪) سنة 1980، أما في السودان فقد تم تقدير نسبة 41٪ من الإدارة العمومية. وعلى عكس هذه البلدان لا يشغّل القطاع العام بالمغرب سوىما يقارب 7٪ من النساء العاملات في التسعينات[8].

لقد عرف عدد النساء العاملات في الجزائر ارتفاعا وذلك لوجود عدة ظروف ووضعيات دفعت بالنساء من بينهن المتزوجات نحو العمل، خاصة ما تعلق بالفقر والعوز، لذا أصبح العمل هو السبيل للحفاظ على الكرامة والعزة وكفاية اليد عن السؤال وما يترتب عنه من ذلك وتعرض للمهانة [9]. فيما يلي نورد الجدول رقم (1) والذي يوضح توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب متغير الجنس خلال السنتين (2000-2001)[10]

الجدول رقم (1) يبين توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب متغير الجنس خلال السنتين (2000-2001)

الصنف	2000	2001	الفرق
مجموع العاملين	6178992	6228772	+49780
الرجال	5381909	5345223	-86366
النساء	797083	883549	+86466
نسبة النساء %	12.89	14.18	+1.28

يوضح الجدول رقم(1) توزيع القوى العاملة بالجزائر حسب متغير الجنس خلال السنتين (2000-2001) ، حيث انه تم خلال سنة 2000 تسجيل (6178992) حجم القوى العاملة في الجزائر والموزعة بين كل من الرجالو النساء، فتم تقدير (797083) امرأة عاملة أي ما يقدر بـــ (12.89%) من القوى العاملة، أما في السنة الموالية، فقد عرف سوق العمل ارتفاعا في عدد العاملين لصالح النساء، حيث تم تسجيل (6228772)

لمجموع القوى العاملة، أما النساء فمثلن منه (883549) أي ما يعادل(14.18%)، لكن المثير للانتباه أن القطاعات المهنية خلال سنة 2001قد عرفت فقدان لليد العاملة من الرجال مقارنة بالسنة التي سبقتها بـــما يعادل (86366)، فلقد ارجع البعض ذلك إلى أن دخول المرأةإلى سوق العمل قد خفض من حظوظ الرجال في العمل، إضافة إلى تلك التغيرات السوسيوثقافية والاقتصادية في الجزائر والتي دفعت بالمرأةإلى العمل خارج حدود منزلها. لقد تم سنة 2008تسجيل نسبة العمالة (37%) من مجموع السكان الناشطين(السكان النشطين يمثلون(41.7%)سنة 2008 من المجموع العام للسكان). أما نسبة القوى العاملة النسوية فقد قدرت بنسبة (16,9%)دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل (54%)لدى الرجال.[11]

إن المتمعن للواقع السوسيولوجي في الجزائر يدرك أن الأعمال التي تؤديها المرأة داخل المؤسسات هي في الحقيقة امتداد للأعمال التي عادتما تؤديها في المنـــزل مـــن تربيـــة ورعاية اجتماعية وصحية ونفسية لأعضاء الأسرة، فمجالات العمل التي تعرف استقطابا لليد العاملة من النساء هي التعليم والصحة والقضاء والبعض من الأعمال المكتبية..،فلقـــد مثلت المرأة العاملة في قطاع التربية والتعليم سنة 2000 نسبة(49.62%) مـــن القـــوى العاملة في القطاع المذكور آنفا، أما في القطاع الصحي العام و المتخصص نجـــد نســـبة (54 %)، وفي الصيدلة (73%)، وفي القضاء (30.75%). [12]

إن التوجه نحو القطاعات المهنية المذكورة سابقا مازالا يعرف استقطابا للمـــرأة مقارنـــة بالقطاعات المهنية الأخرى وذلك لاعتبارات كثيرة تدخل في ســـياق التركيـــب المعرفـــي القيمي للفرد الجزائري، إضافة إلى أن هذه المهن تتوافق والتركيب النفسي والاجتمـــاعي والجسدي للمرأة. لقد تم تسجيل نسبة (60%) من القوى العاملة في قطاع التعليم والتربية هن نساء خلال سنة 2007، (60%) في الصحة ســـنة 2007، القضـــاء أكثـــر مـــن (36.82%) (جويلية 2008)[13].إن الجدير بالذكر أن المرأة الجزائرية قد أضحت اليوم تترأس العديد من الهيئات والمجالس السياسية الوزارية في ظل إرساء قواعد الديمقراطية، إضافة إلى اقتحامها ميدان المقاولة التي كانت بالأمس القريب حكرا على الرجال، فالقطاع

المقاولاتي يعرف تزايدا مستمرا في عدد النساء المقاولات، حيث تم تسجيل ما يقارب(6000)امرأة مقاولة سنة 2006، ليرتفع العدد إلى(9500)سنة 2008.[14]

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب التكفل بكل الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الصناعية منها ولزراعية وفي مختلف البيئات والأوساط الحضرية منها والريفية دون استثناء، لذا تم انتهاجسياسة تطوير المجتمع الريفي وبخاصة المرأة وهذا بتسطير (9000)مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) يهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ (800000) عائلة ريفيةولتطوير المرأة بصفة خاصة. إن عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006-2007 قد بلغ(97686)أي بنسبة (5.41%)و(31702) متحصلات على بطاقة فلاح تستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة(46043) (4.7%)[15]

إن مختلف المعطيات الإحصائية التي تردنا في الحقيقة لا تجسد إلا مشاركة المرأة في القطاع المهني المنظم، في المقابل يحتضن القطاع المهني غير المنظم عددا كبيرا من النسوة، كما أن هذه المعطيات تنظر بصورة كلية للمرأة العاملة دون ربطها بحالتها المدنية (متزوجة، عازبة، مطلقة، أرملة).

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ-المنهج المعتمد في الدراسة: إن طبيعة الموضوع المدروس قد فرضت اعتماد المنهج الوصفي الذي يمكن من توصيف الظاهرة من ناحية وتحليلها في سياقهاالسوسيوثقافي للمجتمع الجزائري من ناحية أخرى.

ب-أداة جمع البيانات: لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على أداة الاستبيان قصد جمع البيانات من الميدان، والتي تضم قائمة من الأسئلة حول الموضوع المدروس. ضم الاستبيان (38) سؤالا موزعة على ثلاثمحاور، حيث يجيب كل محور على التساؤلات الفرعية المطروحة في بدء الدراسة، بالإضافة إلى البيانات الأولية (الشخصية) عن المبحوثات.لقد تم الاعتماد على البديلين (نعم، لا) للإجابة على البنود المطروحة.

1-البيانات المتعلقة بأداء المبحوثات لدور الزوجة: الأسئلة (1-17)

2-البيانات المتعلقة بأداءالمبحوثات لدور الأم: الأسئلة (18-27)

3-البيانات المتعلقة بأداء المبحوثات لدور الموظفة: الأسئلة (28-38).

ج-مجالات الدراسة:

1-المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 11 ديسمبر 2012 إلى غاية 17ديسمبر 2012.

2-**المجال المكاني:** لقد تم إجراء الدراسة الميدانية بمدينة الوادي، بثلاثة قطاعات مهنية كالقطاع الصحي،التعليمي،الإداري.

3-**المجال البشري:** يتمثل مجتمع الدراسة في النساء المتزوجات واللائي تعملن في القطاع المهيكل.

4-**العينة:** لقد تم توزيع الاستبيان على عينة من النساء المتزوجات اللائي تعملن في القطاع التعليمي والصحي والإداري، حيث بلغ حجم العينة القصدية 89 مفردة، إذأن 58.42% من المبحوثات تعملن في القطاع التربوي والتعليمي، كما أن 22.47 %في القطاع الصحي العام، إضافة إلى أن 19.10% من المبحوثات تعملن في الإدارة. لقد تم اختيار مفردات العينة القصدية على أساس توفر الخصائصالتالية:

- وجود المرأة العاملة المتزوجة وبشكل دائم في منصبها المهني، حيث لا يؤخذ بعملها في الاستخلاف أو العمل المؤقت.
- وجود المرأة العاملة المتزوجة فقط أي لا تؤخذ العازبة أو المطلقة أو الأرملة.
- وجود المرأة العاملة المتزوجة التي لديها أطفالا.

سابعا: عرض ومناقشة نتائجالدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تجيب على الأسئلة التي تمت صياغتها في البدء، نورد أهمها فيما يلي:

إن(32.58%) من المبحوثات يتراوح سنهن ما بين (25-29) سنة، في المقابل تم تسجيل (24.71 %) منهن من يتراوح سنهن (20-24) سنة، وأيضا (22.47%) منهن من سنهن بين (30-34) سنة، إضافة إلى أن(8.98%) من سنهن يتراوح بين(35-39) سنة، كما تم تسجيل نسبة(5.61%) من سنهن اقل من عشرين (20) سنة، وذات النسبة من سنهن يساوي أو أكثر من أربعين سنة.

لقد أضحى العمل من بين السبل التي يحقق من خلالها الفرد مختلف متطلباته الخاصة والغيرية، كما انه من بين إفرازات ونواتج التغيرات التي تخضع لها مختلف البنى المجتمعية والاقتصادية ... فالعمل لم يعد مجالا للرجال فحسب بل مجالا تشارك فيه المرأة سواء متزوجة أو دون ذلك، لتعد قوى مساهمة في ترقية المجتمع وتقدمه.

لقد خضعت الأسرة الجزائرية للعديد من التغيرات على مستوى البنية والوظيفة، من بين هذه التغيرات نذكر تأخر سن الزواج للجنسين، كان ذلك نتيجة لمعطيات سوسيوثقافية بيئية كثيرة تأتي في مقدمتها تعليم المرأة.كانت تنشئة المرأة تتم داخل حدود المنزل والمعلم في هذه الحالة هم الكبار لتأتي الأم في المرتبة الأولى...، حيث تستقي منهم الخبرات والمهارات التي تؤهلها لكي تصبح زوجة وأما ناجحة، غير أن هذه الصورة قد تغيرت في الوقت الراهن من خلال أن المرأة أضحت تستقي الخبرات والمهارات والقيم من خلال الاستفادة من التعليم بمختلف مراحله، (هذا لا يعن زوالا للوظيفية التنشئة الأسرية). هذا الوضع أحدث تغيرات على مستوى تطلعات وطموحات المرأة، حيث صارت لديها الرغبة في المشاركة باعتبارها عضوا فعالا في عملية البناء والتشييد المؤسساتي بالجزائر من خلال خروجها للعمل في مختلف القطاعات المهنية. وهذا ما يتفق مع النتيجة المتوصل إليها في هذه الدراسة، حيث أن (67.41%) من المبحوثات من مستواهن التعليمي جامعي، في المقابل تم تقدير نسبة(28.08%) من المبحوثات مستواهن ثانوي، كما تسجيل نسبة ضعيفة والمقدرة بـ (03.37%) من مستواهن متوسط، في حين تم تسجيل اضعف نسبة وهي (01.12%)من مستواهن ابتدائي.

نلمس اليوم انتشارا واسعا للمنشآت التعليمية وتزايدا لعدد المتمدرسين خاصة الإناث فعلى مستوى التعليم الثانوي نجد أن نسبة إناث المتمدرسات قد بلغ (58.38%)سنة 2006 من الجموع الكلي للمسجلين لذات المستوى. كما قدرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة 2006-2007 بأكثر من (69%) وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات العلمية والتكنولوجية بـ(34%) وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج(43.6%).[16] بالرغم من هذه العناية بقطاع التعليمي إلا انه يعاني عددا لا

متناهيا من المشكلات التي استدعت إلى ظهور عدة إصلاحات سواء على مستوى المنهاج أو المادة التعليمية أو طرائق التدريس سعيا نحو الرفع بمستوى التعليم.

قد يفشل البعض من المتعلمين في تحقيق نجاح تعليمي لأسباب متعددة، هذا الوضع يدفع بهم إلى البحث عن مصادر أخرى لتحقيق المخططات المستقبلية، من بين هذه المصادر نجد التكوين المهني الذي يتيح فرصة ثانية امام المتعلم نحو اكتساب خبرات ومهارات حول حرفة أو مهنة ما، لينتهي التكوين بنيل شهادة تؤهل المتعلم من شغل منصب في سوق العمل. لقد بلغت نسبة التحاق الفتيات بمراكز التكوين المهني بالجزائر سنة 2007 (37.64%)[17]،والذي كان نتيجة للإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية من بينها رفع سن الاستفادة من التكوين المهني إلى 30 سنة، أضف إلى ذلك جعله متاحا لكل الفئات النسوية (الماكثة بالبيت أو العاملة أو المطلقة أو الأرملة) وفي كل ربوع الجزائر الحضرية منها والريفية.

إن (41.57%) من المبحوثات لديهن من ابن إلى اثنين، كما انه تم تسجيل نسبة (25.84%) منهن لديهن ما بين ثلاث إلى خمس أبناء، في المقابل تم تقدير(21.34%) منهن لديهن ما بين خمس إلى سبع أبناء، وأيضا نسبة (11.23%) منهن ما لديهن أكثر من سبع أبناء.

تتسم الأسرة الجزائرية بكبر حجمها مقارنة بغيرها من الأسر الغربية، حيث تضم عددا كبيرا من الأبناء خاصة في العقود السابقة، إذ أن الأسرة واسعة النطاق والحجم والتي تضم عددا من الأبناء الذكور تحتل مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة في الوعي الجزائري. بالرغم من ذلك خضعت الأسرة الجزائرية لتغيرات في شكلها إذ تقلص حجمها، ولعل ذلك يعود لتوفر العديد من الشروط والظروف التي ساهمت في ذلك من بينها نذكر تعليم المرأة الذي اكسبها قيما صحية، دفعتها نحو التفكير الجدي في ذاتها واحتياجاتها وتطلعاتها، إضافة إلى مختلف الاستراتيجيات التي وفرتها الدولة نحو العناية والرعاية الصحية بالمرأة، كما أن لوسائل الإعلام دور في نشر الثقافة الصحية لدى المواطن الجزائري.

إن الجدير بالذكر أن الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسرة الجزائرية دفعتها نحو اعتماد طرائق للتخفيف من المشكلات التي تعانيها خاصةما تعلق بإشباع حاجات أفرادها

المتزايدة من بينها التفكير الجدي في عملية الإنجاب.لقد توصلت الدراسة التي أجريت على 60 بلد نام إلى أن المرأة التي تعمل خارج البيت تميل لإنجاب عدد اقل من الأطفال أكثر من تلك التي تعمل داخل البيت أو في المزارع ...[18]

إن (88.76%)من المبحوثات من أكدنوضع مخطط زمني للوظائف التي تقومن بها في المنزل بشكل دوري، بالرغم من ذلك فإن (71.91%) منهن أكدن عجزهن عن تأدية الواجبات المنزلية من تنظيف وطهو بشكل دائم ومنظم، هذا الوضع الذي يؤدي بالبعض منهن إلى تأجيلها وهذا ما أكدته النسبة المسجلة والمقدرة (67.41%). إن الجدير بالذكر انه سعيا من المبحوثات نحو النجاح في أداء الواجبات المنزلية قد تضطررن إلى النهوض المبكر والنوم في ساعات متأخرة وهذا ما أكدته أيضا كل المبحوثات، ولعل ما ساعدهن في أدائهن لهذه الواجبات توفر التكنولوجية المنزلية التي أضحت من الضروريات وهذا ما أكدته نسبة (8.65%) منهن.

إن هذه الوضعيات المختلفة التي تتواجد فيها المبحوثات قد تولد لديهن الشعور بالضغط والتعب الشديد ينوب درجات متفاوتة، ولعل السبب وراء ذلك أن البعض من المبحوثات من تتلقين المساعدة من قبل أزواجهن في أداء الواجبات داخل المنزل وهذا ما أكدته النسبة المسجلة والمقدرة بـــ (19.10%). في المقابل هناك من المبحوثات من تتضاعف لديهن حدة الضغط والتعب نتيجة لتذمر أزواجهن بسبب عجزهن أو تقصيرهن في أداء واجباتهن المنزلية (التنظيف، الطهو...)وهذا ما أكدته النسبة المسجلة والمقدرة بـــــــ (39.32%). كما قد تتخذ شكل الشجارات والنزاعات فيما بينهم حيث أكدت ذلك (17.97%) من المبحوثات.

إن (77.52%) من المبحوثات من تخصصن وقتا للحوار مع أزواجهن بعد العودة إلى المنزل، غير انه هناك أيضا من تفضلن أن تكون هذه النقاشات والحوارات قصيرة وهذا ما أكدته(14.60%) منهن. غير أن المثير للانتباه أن البعض منهن من أصبحن تجدن صعوبة في التواصل مع أزواجهن نتيجة لتباين الموضوعات المطروحة للنقاش، إضافة إلى أن (6.74%) من المبحوثات من ذهبن إلى أنهن تشعرن بالصعوبة في إشباع الحاجات العاطفية للزوج، وأيضا صعوبة إشباع حاجاتهم الجنسية وذلك ما تؤكده النسبة

المسجلة والمقدرة (08.98%) من المبحوثات. كما أن (19.10%) من المبحوثات من أكدن شعورهن بالتقصير نحو أزواجهن.

إن وجود خلل في الشبكة التفاعلية الاتصالية الأسرية يعد مؤشرا لبداية عهد الخلافات والشجارات المتكررة التي تجعل من الأسرة مصدرا من مصادر التوتر والقلق لكل أعضائها تحديدا الزوجين، غير أن الوضع يزداد تأزما كلما تطعم بحالات اللااشباع العاطفي والجنسي الذي قد تكون نهايته تفكك وتصدع الأسرة من خلال الطلاق. في هذا الصدد أكدت الكثير من الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية المتخصصة في الأسرة إلى أن نسبة الطلاق تتزايد طرديا مع تزايد دخول المرأة لسوق العمل، فغالبا ما يتم الطلاق نتيجة إهمال المرأة لبيتها وأطفالها، مما يؤدي لظهور الخلافات الزوجية ولهذا يعتبر عمل المرأة خارج البيت من الأسباب الرئيسية المؤدية للطلاق [19].

إن العمل النظامي الذي تزاوله المبحوثات يدفعهن إلى قضاء فترة زمنية محددة يوميا بعيدا –عدا عطلة نهاية الأسبوع –عن المنزل وعن الأولاد الذين قد يكونون في أحد المدارس التربوية أو دور الحضانة وذلك بحسب سنهم. أن(93.25%)من المبحوثات أكدن أن أولادهن لا يجدونهن في المنزل عند عودتهم من المدرسة أو دور الحضانة.كما أن(87.64%)منهن أكدن أنهن على دراية ومعرفة بالبرنامج الزمني لدراسة أبنائهن،وأيضا (14.60%) من المبحوثات أكدن ذهابهن إلى المؤسسات التربوية التي يتمدرس بها أبنائهن قصد الاستفسار عنهم وعن وضعهم التعليمي.أما فيما يتعلق بمساعدتهم في مراجعة دروسهم وانجاز واجباتهم المدرسية فتم تسجيل نسبة (38.20%) منهن أكدن القيام بذلك، في المقابل(61.79%) من أكدن عكس ذلك والسبب هو عدم توفر الوقت لأداء هذا الدور. بل يتعد الأمر إلى درجة العجز عن عقد نقاشات وحوارات مع الأبناء وهذا ما تؤكده النسبة المسجلة والمقدرة بـــــ (31.46%).

إن وجود معيقات تعرقل سيرورة العملية التفاعلية الاتصالية بين الأم وأبنائها يجعلها تجهل أساليب تفكيرهم من ناحية ومن ناحية ثانية تجهل الكيفية الأنسب في التعامل معهم. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن (79.77%) من المبحوثات تجهلهن من هم أصدقاء أبنائهن، بالإضافة إلى التعامل معهم بعنف وهذا بنسبة

(13.46%)،وأيضا(73.03%)أكدن منح أبنائهن مصروفا يوميا تعويضا عن الحرمان العاطفي الذي يعانون منه نتيجة عملهن.

تعد علاقة الأم بالأطفال من أقوى الروابط الأسرية، فالطفل بمجرد خروجه لهذا العالم يجد أمه التي تحمله وتسهر على راحته حتى يكبر، لكن بخروج الأم للعمل الخارجي تغيرت وظائفها وظهرت مشكلة العناية بالأطفال، بحيث تتجه معظم الأمهات العاملات إلى دور الحضانة لوضع أطفالها بين أيدي المربيات طوال فترة العمل لذلك أصبحت رعاية الأطفال وتربيتهم اقل نجاحا من ذي قبل[20]إن مدة عمل الأمهات يجعلها تعجز عن مراقبة ومتابعة نمو طفلها الصغير، كما يظهر هذا التأثير حينما تعود الأم العاملة طفلها على الرضاعة الاصطناعية، وتحرمه من الرضاعة الطبيعية، علما أن الكثير من الدراسات السيكولوجية والصحية أكدت على دور الرضاعة الطبيعية في التكوين البيولوجي والنفسي والذهني السليم للطفل[21].

إن انشغال الأم لساعات طويلة عن بيتها وأطفالها يؤدي إلى نوع من الإهمال وهذا يؤثر على شخصيتهم ونموهم الفيزيولوجي خاصة خلال الأشهر الأولى من الميلاد. فالفارق الكبير بين المستوى الخلقي بين هذا الجيل والمستوى الخلقي للجيل القديم، انما يعود إلى أن الأم هجرت بيتها وأهملت طفلها وتركته في يد من لا يحسن تربيته[22]. وفي نفس السياق ذكرت الباحثة أيدا آيلين إلى أن سبب الأزمات العائلية في أمريكا وكثرة الجرائم في المجتمع هو أن الزوجة تركت بيتها لتضاعف دخل الأسرة، فزاد الدخل وانخفض مستوى الأخلاق... وإن عودة المرأة للبيت هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الجيل الجديد من التدهور الذي يسير فيه[23]

لقد توصلت دراسة سيكوتربوية أجريت على عينة قوامها 300 طفلا وطفلة من الأطفال المتمدرسين في المرحلة الإعدادية – ضمت 150 طفلا من أبناء الأمهات العاملات و150 طفلا من أبناء الأمهات غير العاملات – إلى انه هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في درجة التوافق النفسي الاجتماعي لصالح أبناء الأمهات غير العاملات،كما وجدت فروقا ذات دلالة إحصائية في درجة التوافق الدراسي لصالح أبناء الأمهات غير العاملات [24].

أما فيما يتعلق بأدائهن لدورهن كموظفات، فتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن (86.51%) من المبحوثات تصلن متأخرات إلى العمل يوميا، كما أنهن تتغيبن عنه لأسباب عائلية وهذا ما تؤكده نسبة (82.02 %)، إضافة إلى أن (92.13 %) من المبحوثات من تغادرن العمل قبل نهاية دوامه، وحتى أثناء العمل فهن تفكرن باستمرار بأطفالهن وحالتهن الصحية والدراسية وهذا ما أكدته النسبة المسجلة (92.13%)،وأيضا عدم التركيز ونسيان أداء الأعمال والواجبات المهنية المطلوبة منهن وهذا ما أكدته النسبة المسجلة (93.25%). هذا الوضع قد يؤدي بهن لارتكاب العديد من الأخطاء المهنية ويجعلهن أكثر عرضة للحوادث المهنية. وبذات النسبة من المبحوثات وجدن صعوبات في التعامل والاتصال والتواصل مع زملائهم (الذكور) في العمل. كل هذه الوضعيات وغيرها قد تؤثر سلبا على أدائهن المهني، مما يعرضهن للمساءلة من قبل رؤسائهن في بيئة العمل وهذا ما أكدته نسبة (66.29%)، والذي قد يولد بدوره لديهن ذلك الشعور بالتقصير والعجز في أدائهن للواجبات المهنية وهذا ما أكدته النسبة المسجلة والمقدرة (82.02%)، مما قد يدفع بالبعض منهن (15.73%) إلىالتفكير الجدي في التوقف عن العمل من اجل التفرغ لأداء دورهن كزوجات وأمهات بشكل أفضل.

إن الأداء المهني الجيد والفعال للعامل يتطلب توفر عدة شروط من بينها نذكر التزامه الحضور في مواعيد العمل المحددة دون تأخير منه، غير أن الجدير بالذكر أن الحضور الجسدي للعامل مهما ولكن الأهم حضوره الذهني والعقلي. إن تشتت انتباه وعدم تركيز العامل يجعله عرضة أكثر من غيره لارتكاب الأخطاء المهنية، مما يدخله في حالة من اللاوظيفية المهنية بل زد على ذلك يجعله عرضة لحوادث العمل.

خاتمة

لقد أضحى تفعيل الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع من بين الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث أن تعطيل أي طرف قد يؤدي إلى عرقلت مسارها. إن خروج المرأة المتزوجة للعمل جعلها تعاني من ازدواجية في الأدوار–زوجة، أم، موظفة –، هذا الوضع الذي قد يدفعها إلى التقصير أو العجز في أدائها لمختلف الأدوار المتوقعة منها، مما يؤثر سلبا على استقرار الأسرة. غير أن سلامة واستقرار الأسرة قد يتحقق فقط في حالة التساند والتكامل والتضامن والإسهام الوظيفي بين مختلف أعضائها.

الهوامش:

1-احمد الشناوي وآخرون:**التنشئة الاجتماعية للطفل**، دار الصفاء للنشر والإعلان،عمان، 2001، ص 70.

2- FARGUES etPhilippe:**AlgérieMarocTunisievers la famille restreinte**? in population société n° 248, paris, I.N.E.P, juillet, 1990, p 34.

3-زبيدة بن عويشة: **إثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية**، رسالة ماجستير علم الاجتماع،معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1986.

4 -عبد المجيد لبصير:**موسوعة علم الاجتماع -ومفاهيم في السياسة والاقتصادوالثقافة العامة-** ، دار الهدى، الجزائر، سنة 2010، ص314.

5-عبدالمتعال محمد الجبري: **المرأة في التصور الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1986، ص116

6-إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة – دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة** -، دار وائل للنشر، عمان،ط2، 2010،ص159-162.

7-حلمي عبد الجواد ويوسف ساري:**الأسرة قديما وحديثا**، مطبعة دار التعاون، مصر، 1956، ص 70.

8-اللجنة الاقتصادية لإفريقيا:**الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا**، مكتب شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، الجزء الثالث، المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال أفريقيا، افريل 2005، ص 13.

9-بدرية بنت محمد بن مسعود العتيبي: **الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على العمل (خارج المنزل) -المرأة المتعلمة والمتزوجة ولها أطفالا-**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية،ص14.

10-الرد على استبيان موجه للحكومات بشان تنفيذ منهاج بيجين 1995ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة 2000، ص12، من موقع:-http://www.un.org/womenwatch/daw/Review/responses/ALGERIA-Arabia

11- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – بيجين +15 – الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص15.

12-الرد على استبيان الموجه للحكوماتبشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995 ونتائج الدور الاستثنائية للجمعية العامة 2000، سبق ذكره، ص12.

13-التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – بيجين +15 – الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص15.

14-شلوف فريدة:-**المرأة المقاولة في الجزائر –**، مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية – كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – قسنطينة – 2009/2008، ص48.

15-التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – بيجين +15 – الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،ص ص16-17.

16-التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – بيجين +15 – الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،ص 8.

17-المرجع السابق: ص8.

18-فرحات نادية: **عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص132.

19-سامي العزاوي ووفاء قيس كريم: **التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الرياض من أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات**، العدد 50، مجلة الفتح، آب 2012، ص51.

20-السيد عبد المعطي وآخرون: **الأسرة والمجتمع**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988، ص16.

21-مليكة الحاج يوسف: **آثار علم الأم على تربية أطفالها – دراسة ميدانية لبعض الأمهات العاملات بمدينة الشراقة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الجزائر – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع – سنة 2002/ 2003.

22-البهي الخول: **المرأة بين البيت والمجتمع**، دار الكتاب العربي، ب س، ص126

23-مصطفى السباعي: **المرأة بين الفقه والقانون**، المكتب الإسلامي، دمشق، ط5، ص253.

24-سمير عبد الغفار إبراهيم: **التوافق النفسي الاجتماعي لدى أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1997.